الطلاق وأسبابه في مدينة الموصل

ـ دراسة تحليلية ـ

م. هناء جاسم السبعاوي*

مقدمة:ـ

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان وفضله على سائر المخلوقات بأن خلق له من بني جنسه زوجا يسكن إليه وجعل المودة والرحمة بينهما من خلال ميثاق غليظ ومقدس تمثل بعقد الزواج قال تعالى: (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة). وقد شرع الإسلام للأسرة نظاما اجتماعيا رصينا ومتكاملا يكفل لكلا الزوجين المشاركة والاستقرار الاجتماعي في حياتهم الزوجية وفقا لعدد من الضوابط الإنسانية والآداب العامة التي تكفل سعادة الأسرة وتنشئة الأبناء نفسيا واجتماعيا بعيدا عن كل ما يمكن أن يهدد هذا الاستقرار الأسري عند التعرض للمشكلات والمصاعب التي لا مناص من مواجهتها في الحياة.

ويعد الطلاق واحدا من اخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد كيان الأسرة وضياعها والتي تؤدي إلى انهيار المجتمع وتفكهه، فعلى الرغم من جوازه شرعا، قال تعالى: (الطلاق مرتان، فإمساك بمعروف آو تسريح بإحسان)، يبقى الطلاق يمثل قضية يجب الوقوف عندها ومعالجتها بالبحث والدراسة بعد تفشي الظاهرة وانتشارها الواسع في مجتمعنا.

واللافت للنظر أن دعاوى الطلاق ازدادت بين المتزوجين وبنسب ملحوظة وتصاعدية في فترة ما بعد عام ٢٠٠٣م ، وقد شكل هذا تحديا خطيرا للمجتمع ونظرته الموروثة لمفهوم الطلاق ، بل وشكل منعطفا خطيرا في نظرة المجتمع إلى الطلاق واستسهال الموضوع اسريا واجتماعيا بعدما كان أمرا معيبا وغير مرغوب فيه في السابق.

لقد جاء البحث في أربع مباحث، خصص المبحث عن الإطار المنهجي للبحث، في حين عني المبحث الثاني عن الطلاق في الأديان السماوية، أما المبحث الثالث تطرق إلى أهم الأسباب المؤدية للطلاق، والمبحث الرابع تناول أسباب الطلاق في مدينة الموصل وكذلك لأهم نتائج البحث وكذلك التوصيات والمقترحات.

---

* مدرس/ مركز دراسات الموصل

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

أولا:تحديد مشكلة البحث:ـ

يعد الطلاق واحدا من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي تعاني منهـا المجتمعـات ويـشكل انتشارها في مجتمعنا العراقي واقعا مؤلما أخذت أبعاده اهتمام العديد من المختصين والباحثين نظـرا لما تتركه من آثار تؤدي إلى تصدع الأسرة وانهيار مقوماتها، وبالتالي يمتد إلـى المجتمـع بعرقلـة تقدمه وتطوره، فالأسرة تمثل واحدا من النظم الاجتماعية التي يمثل تماسكها أهميته فـي المحافظـة على تماسك المجتمع.

ومن الواضح أن مشكلة الطلاق شكلت في مجتمعنا أمرا خطيرا نظرا لارتفاع معدلاته لأسباب مختلفة اجتماعيا واقتصاديا ...الخ ومدينة الموصل كغيرها من المدن العراقية الأخرى تعاني من تزايد خطير لهذه الظاهرة التي أخذت تعصف بتركيبة مجتمعنا الموصلي الذي طالما اتصف بـالتزام دينـي وأخلاقي وتماسك أسري نظرا إلى تزايد نسبته وعدم جدية أسبابها لذا جاء بحثنا ليسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الطلاق في مدينة الموصل في محاولة للحد منها ومـن آثارهـا على المجتمع.

ثانيا:أهمية البحث

تأتي أهمية البحث في كونه يعالج واحدة من الظواهر الاجتماعية المهمة والأساسـية والتـي زاد انتشارها في الوقت الحالي بشكل ملفت للنظر خاصة بعد ٢٠٠٣ وما رافـق تلـك الفتـرة مـن تغييرات اجتماعية سريعة أدى إلى تفاقم المشكلة في مجتمعنا، لذا بات من الضروري القيام بدراسـة هذه الظاهرة دراسة علمية تتوخى من خلالها معرفة الأسباب الكامنة في زيادة ظاهرة الطلاق لغـرض معالجتها علميا من اجل الحد منها والتقليل من انتشارها في مدينة الموصل، وذلك من اجل إعادة بناء الأسرة الموصلية للقيام بمهامها كونها النواة الأساسية للمجتمع والتي من خلالهـا يحقـق المجتمـع أهدافه في النمو والتطور وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وهو غاية عملية التنمية.

ثالثا:أهداف البحث:– يهدف البحث إلى الكشف عن الأسباب الكامنة وراء انتشار ظاهرة الطلاق في مدينة الموصل.

رابعا: تحديد المصطلحات والمفاهيم

الطلاق:-

الطلاق في اللغة:-

اسم مصدر لطلق بالتشديد ويعني رفع القيد الحسي أو المعنوي، فالطلاق والإطلاق في اللغة يستعملان لحل القيد حسيا كان أو معنويا، واصله رفع الوثائق والترك مطلقا سواء أكان حسيا كقيد الفرس أم معنويا كقيد النكاح، وهو الارتباط الحاصل بين الزوجين وهو مأخوذ من الإطلاق، يقول الرجل: أطلقت ابلي وأطلقت أسيري، وطلقت امرأتي، فالكل من الطلاق، وإنما يختلف اللفظ باختلاف المعنى والعرف خصص استعمال (طلق) في رفع القيد المعنوي، وأطلق في رفع القيد الحسي فيقال: طلق الرجل امرأته ولا يقال: أطلقها، كما يقال أطلق البعير ولا يقال: طلقه[١].

الطلاق من الناحية الفقهية:-

الطلاق في رأى الفقهاء هو رفع قيد النكاح في الحال أو في المال بلفظ مشتق من ط، ل، ق، أو في ما معناه ، مما يفيد ذلك صراحة أو دلالة صادر من الزوج أو ممن يقوم مقامه، فيرتفع قيد النكاح بالطلاق في الحال إذا كان بائنا، أو في المال إذا كان الطلاق رجعيا[٢].

أما الطلاق من الناحية القانونية:- طريقة قانونية لانحلال الزواج في حياة الزوجين اثر حكم قضائي يعد بناء على طلب احدهما أو كليهما لسبب من الأسباب التي حددها القانون[٣].

أما الطلاق من الناحية النفسية: يرى علماء النفس إن الطلاق هو احد أنواع الاضطراب النفسي وينظر إليه بأنه عبارة عن عدم التلاؤم بين شخصية الزوجين والتي تكون سببا للصعوبات في الزواج ، فالطلاق مظهر لتلك الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف[٤].

أما من الناحية الاجتماعية:- يرى علماء الاجتماع بان الطلاق هو الإنهاء القانوني لزواج معترف به رسميا[٥]. وينظر إليه على انه ظاهرة اجتماعية تنبع من المجتمع وتنجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة[٦]. وبأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى[٧].

ويعد الطلاق مرضا اجتماعيا خطيرا أو انه يعني تحطيم الزواج والأسرة والروابط الأساسية وهو النهاية الشرعية التي تنهي الزواج وينجم عن علاقات اجتماعية غير سليمة وما هو إلا ثمن للزواج غير المرغوب فيه ويعد النقيض التعيس للزواج[٨].

المبحث الثاني

الطلاق في الأديان السماوية

تختلف الديانات فيما بينها في إباحة حل رابطة الزواج بالطلاق أو التطليق الذي يصدر به حكم من القضاء، وتتأثر التشريعات الوضعية بالديانة التي تعتنقها أغلبية الجماعة التي تخضع لهذه التشريعات، نظراً للصلة الوثيقة بين نظام الزواج والعقيدة الدينية، بل قد تطبق قواعد الديانة في حكم إنهاء الزواج وتتعدد الشرائع المطبقة في البلد الواحد مع تعدد الأديان[٩].

فالطلاق في الإسلام كان معروفاً كنظام قبل مجيئه كحق للرجل يمارسه، فكان الرجل يطلق زوجته أي عدد يشاء من المرات وله أن يراجعها ما دامت في عدتها وكان هذا الأسلوب يستخدم للإضرار بالزوجة، فعندما جاء الإسلام بتشريعاته كان يهدف الإقلال قدر الإمكان من الإضرار بالزوج والزوجة للحفاظ على بقاء واستمرار الحياة الزوجية، إلا انه في نفس الوقت لا يجعل الزواج قيداً يقيد به الأزواج، وإنما جعل له مخرج إذا أصبحت الحياة الزوجية مستحيلة للبقاء ولكنه جعله كما قيل ابغض الحلال، وذلك للحد من الطلاق أو عدم الالتجاء إليه في كل حال لذلك فقد بغضَ الإسلام فيه وحثهم على إتقانه ويعزز هذا القول الحديث النبوي الشريف(ابغض الحلال عند الله الطلاق)[١٠].

فالطلاق في الشرع الإسلامي من حق الرجل وحده وليس كالديانات الأخرى حيث إن من سماحة الإسلام انه جعل الطلاق من حق الرجل والعصمة في يده لأنه احرص على بقاء الزوجية التي انفق في سبيلها من المال ما يحتاج إلى إنفاق مثله أو أكثر منه، ولان الرجل بمقتضى عقله ومزاياه يكون اصبر على ما يكره من المرأة فلا يسارع إلى الطلاق لكل غضب أو سيئة ، فالمرأة أسرع من الرجل غضباً واقل احتمالاً وليس عليها من تبعات الطلاق ونفقاته مثل الذي على الرجل فهي أجدر بالمبادرة لحل عقدة الزوجية[١١]، إلا أن هذا لا يهمل حق المرأة في طلب الطلاق من القاضي إذا وقع عليها ضيم أو ضرر لا تستقيم معه الحياة[١٢] ونتيجة لخطورة الطلاق وأثاره في الأسرة فقد وضع الإسلام عددا من الإجراءات والمراحل لمحاولة تحاشي وقوعه.)

أما من ناحية المراحل فعلى الزوج أن يعظ زوجته ويرشدها ويذكرها بواجباتها فإذا لم يصلحها فعليه أن يهجرها في المضجع وإذا لم يفد ذلك أجاز له أن يضربها بحيث لا يحدث فيها أضرارا أو تشويها كما قال تعالى(**واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا أن الله كان عليا كبيرا)** سورة النساء أية ٣٤

وإذا لم يفلح ذلك في الإصلاح وجب الالتجاء قبل الطلاق إلى عرض أمر الزوجين على مجلس عائلي يتألف من حكمين من أهل الزوج والزوجة وكما قال تعالى (**وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من**

أهله وحكما من أهلها أن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا) وإذا لم يستطيع مجلس التحكم أن يوفق بين الزوجين وجب الالتجاء إلى الطلاق وإنهاء العلاقة الزوجية بصفة رسمية وذلك لتعذر المصالحة والتقويم هذا فيما يخص المراحل.

أما من الإجراءات فقد رتب الإسلام على الزوج عددا من الأعباء المالية والاجتماعية تجاه الزوجة والأبناء والمجتمع والتي من شانها أن تدفع الزوج إلى ضبط النفس وتدبر الأمر قبل إقدامه على طلاق زوجته ربما يؤدي بالتالي إلى تحاشي وقوعه أو الإقلال من نسبته في المجتمع[١٣].

أما أنواع الطلاق في الإسلام

١- **الطلاق الرجعي:**- وهو الطلاق الذي يملك الزوج بعده إعادة المطلقة إلى الحياة الزوجية من غير حاجة إلى عقد جديد مادامت في العدة، رضيت بذلك الإرجاع أو لم ترضى يحتسب واحدا من ثلاث.

٢- **الطلاق البائن بينونة صغرى** :- وهو الطلاق الذي لا يستطيع الرجل أعاده زوجته المطلقة إلى الحياة الزوجية ألا بعقد ومهر جديدين، فإذا انتهت عدة المرأة في الطلقة الأولى دون أن يراجعها باتت منه، وانحل عقد الزواج بينهما وصارت حرة بالزواج من غيره ولكنه يجوز أن يعود إلى زوجته بعقد جديد وليس له أن يجبرها.

٣- **الطلاق البائن بينونة كبرى:**- وهو الطلاق الذي يقع للمرة الثالثة في العدة ، وهو يزيل الحياة الزوجية ولا يحل للرجل أن يعود إلى زوجته حتى تنكح زوجا غيره فيدخل بها ثم يطلقها أو يتوفى عنها، كما قال سبحانه وتعالى **(فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقه فلا جناح عليهما أن يتراجعا إن ظنا أن يقيما حدود الله وتلك حدود الله)**[١٤] .

أما المسيحية فيختلف موقفها من إنهاء الزواج باختلاف المذاهب، وان كانت كلها تتفق على أن الأصل هو أن الزواج علاقة أبدية لا تقبل الانحلال ، فهي علاقة إلهية مقدسة وما جمعه الله لا يفرقه إنسان[١٥]، إلا أن بمرور الزمن نشأت خلافات طائفية بين المسيحيين حول الطلاق أدت إلى تفاوت وجهات نظرهم بصدده[١٦] فالمذهب الكاثوليكي أكثر المذاهب تشددا في تطبيق هذا المبدأ ، فهو لا يقر الطلاق أو التطليق لأي سبب من الأسباب، ولا يجيز سوى الافتراق في المعيشة أو الانفصال الجسماني الذي ينهي رابطة الزواجية، بل يبقيها قائمة خصوصا فيما يترتب عليها من تحريم الزواج على المنفصلين[١٧].

أما المذهب البروتستاني اتخذ موقفا وسطا حيث حصر الطلاق في دائرة ضيقة في مجال الأسباب المسوغة له ، حيث لم يتجاوز مجموعها ثالث أسباب هي الزنا، وتغير الدين ، والهجر المتعمد لأحد الزوجين[١٨].

أما المذهب الأرثوذكسي فهو يجيز حل الزواج بحكم القضاء لأسباب محددة كالزنا وإصابة الزوج بمرض الجذام والجنون والغيبة الطويلة والإيذاء وقد ذهب البعض الأخر إلى اعتبار النفور الشديد بين الزوجين من مبررات التطليق في هذا المذهب[١٩].

أما عن الطلاق في التشريع اليهودي فقد عرف في التشريع اليهودي حقا للرجل وعلى الرغم من انه كان مشروعا إلا انه كان مبغوضا إذ لم يكن لحاجة حيث لا يجب اللجوء إليه ألا عند الضرورة، وبأسباب محددة هي الزنا والعقم وعيوب الخلقة والخلق ولا يجيز هذا التشريع للمرأة طلب الطلاق من زوجها مهما كان السبب[٢٠] حتى لو تضررت أو خانها زوجها بالزنا أو ظلمها فليس لها حق طلب الزواج أو الخلع[٢١].

المبحث الثالث

الأسباب المؤدية إلى الطلاق

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى انهيار الرابطة الزواجية ويكون الطلاق كأخر حل لإنهاء تلك الرابطة لعدد من الأسباب المباشرة أو غير المباشرة وهي كما يلي:–

الزواج المبكر: يعد واحداً من الأسباب الرئيسة لانتشار ظاهرة الطلاق ، كون أن الزواج في عمر اقل من ١٨ سنة يسبق عملية النمو الجسدي والنفسي والاجتماعي والثقافي للفتى والفتاة فكلا الطرفين غير مؤهلين نفسيا أو اجتماعيا فيتم الانتقال من مرحلة المراهقة إلى الحياة الزوجية وفي هذه الحالة غالبا ما يعيش الزوجان القاصران في كنف العائلة ويتبع النمط التقليدي والاجتماعي ، فالزوج يصبح مسلوب الإرادة ولا يقدر على اتخاذ القرارات والزوجة لا تستطيع تحمل المسؤوليات[٢٢] والصعوبات لقلة تجربتها وانعدام خبرتها بمسالة التعايش والتكيف إلى جانب زيادة تفكيرها الخيالي وعدم نضجها[٢٣] فضلا عن جهلها بكيفية التعامل مع الزوج واحتياجاته الخاصة هذا ما قد يخلق نوعا من النفور حتى من أنوثتها وبالتالي قد تصاب ببعض المشاكل النفسية التي تؤثر عليها ولا تؤهلها مجددا للاستمرار داخل الحرم الزوجي، وعليه فالزواج المبكر للطرفين يؤدي في بعض الأحيان إلى الطلاق كون إن الطرفين غير مؤهلين نفسيا واجتماعيا وحتى صحيا بشكل كاف لفهم الزواج وتقدير مسؤولياته وبالتالي تحمله بجدارة[٢٤].

العقم: مما لا شك فيه إن وجود الأطفال يعتبر عاملا هاما في المحافظة على الحياة الزوجية واستقرارها والحيلولة دون انهيارها، لان وجودهم يزيد من الترابط بين الزوجين من ناحية ويشعرهما بمسؤوليتهما تجاه الأطفال من ناحية أخرى، كما يجعل كلا الطرفين أكثر مرونة في معالجة المشاكل الزواجية التي تعترضهما دون اللجوء إلى الطلاق، وعلى العكس من ذلك إن عدم أنجاب الأطفال يعرض حياة الأسرة إلى الانهيار[٢٥]، فكثيرا من الأزواج لا يستطيعون الاستغناء عن الأطفال فيكون عقم الزوجة مسوغا للزواج من زوجة ثانية وسببا لطلاق الزوجة الأولى التي لم تنجب[٢٦]، فوجود الأطفال يدعو كلا الزوجين إلى الحرص على التصرف بروية وتعقل في حل المشاكل الأسرية وعدم اللجوء إلى الطلاق منهما على مستقبل أطفالهما[٢٧]، ولقد ثبتت من الدراسات الاجتماعية إن هناك علاقة عكسية بين عدم وجود الأطفال وارتفاع معدلات الطلاق[٢٨].

الخيانة الزوجية: يحدث الطلاق بسبب الخيانة الزوجية من طرف الزوج لعدم التجاوب من قبل زوجته ولإهمالها مظهرها وعدم مشاركتها أحاسيسه ومشاعره وهذا مما يدعو إلى تعلق بامرأة أخرى يجد عندها ما نقص في زوجته[٢٩]، فهذه العلاقة في كثير من الأحيان تؤدي إلى الانفصال دائم أو مؤقت أو إلى الطلاق بين الأزواج، ومن جانب أخر فان للشك والريبة والغيرة المرضية واتهام احد الزوجين الأخر دون دليل مقنع يكون سببا في فساد العلاقة الزوجية وتوترها واضطرابها، فكثير من الآراء تتفق حول استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة الزوجية ولا سيما في حالة المرأة الخائنة، أما في حالة خيانة الرجل فتختلف الآراء وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استمرار العلاقة[٣٠].

تدخل الأهل: يعد تدخل الأهل في خصوصية الحياة الزوجية دورها السلبي المؤثر في مدى استمراريتها[٣١] بل تعد واحدا من الأسباب المهمة التي تؤدي إلى الكثير من حالات الطلاق في مجتمعاتنا حيث مازال الخضوع للقيم والعادات والتقاليد التي تحدد التصرفات العائلية وتؤكد أهمية خضوع الابن أو البنت للأهل حتى بعد بلوغهم[٣٢]، فتدخل الأهل في شؤونهم الخاصة منها ما يتعلق بإنجاب الأطفال وتربيتهم وهناك أمور تتصل بتدبير شؤون المنزل والتدخل في الشؤون المالية إلى جانب تنظيم العلاقات ببقية شؤون الأسرة[٣٣]، ناهيك عن التوجهات الخاطئة التي تدمر الأسرة من خلال تحريض احد الطرفين على مشاكسة الطرف الأخر خلافا لما أمرنا به ديننا من توجيه النصح وفق منهج الإسلام وشريعته[٣٤]، فالتدخل في شؤون الزوج والزوجة يمكن إن يؤدي إلى خلق حالة من التوتر والاضطراب داخل البناء الأسري الذي سرعان ما يتعرض إلى الانهيار إذا استمر التدخل في شؤون كلا الزوجين[٣٥]، حيث إن كل من أسرتي الزوج والزوجة طبيعة حياة أسرية خاصة بها من حيث مدى استقرارها أو صراعها الداخلي[٣٦] فمثل هذا التدخل لا يخدم استقرار الأسرة.

الأزمات الاقتصادية: يلعب العامل الاقتصادي دورا مباشرا في استقرار الحياة الزوجية حيث إن انتظام العمل وتوفير المدخرات وسد احتياجات الأسرة يعني الاستقرار، وعلى العكس فأن انخفاض الدخل هي الحالة التي تعني عجز الزوج عن تلبية حاجاتها بسبب ضعف حالته الاقتصادية والذي من شأنه يخلق المشاحنات والصراعات المستمرة مع زوجته بسبب عجزه عن توفير متطلباتها الأساسية أو حتى الكمالية فيما يتعلق بالملبس فتحدث بعض المشاكل بين الأزواج أو حتى مع أطفاله ، لأنه في نظرهم يعتبر مقصرا بحقهم وغير قادر على توفير مقومات العيش لعائلته أو حتى لنفسه، ولا يخفى إن مثل هذه الظروف تؤثر تأثيرا كبيرا على معنويات الزوج وحياته السيكولوجية مما يعرضه إلى الإمراض العصبية والنفسية التي غالبا ما تكدر حياته وحياة عائلته ، ففقدان القدرة على الكسب من العوامل التي تخلق التوترات[٣٧] والتي تؤدي في كثير من الحالات إلى زيادة مشكلات الأسرة وحدوث الشقاق الأسري الذي يصل ببعض الأسر إلى الطلاق[٣٨]، لذلك نرى إن نسب الطلاق قد ترتفع عند ذوي المراكز البسيطة وأصحاب الدخول المنخفضة وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الأسرة وعجزها عن توفير مستلزماتها الضرورية، الأمر الذي يؤدي إلى قيام المنازعات وظهور المشاكل بين الزوجين وتؤدي بالتالي إلى تفكك الأسرة وانهيارها ، في حين تقل نسبة الطلاق بالنسبة للعاملين في مهن عليا[٣٩].

تعدد الزوجات: ويعني في الغالب مشاركة أكثر من زوجة في منزل واحد إلي يلغي إمكانية استقلالية المرأة في بيتها، ويزداد الوضع سوءا بزيادة الأولاد ومحاولة كل زوجة أن تأخذ النصيب الأوفر لها ولأبنائها[٤٠]، هذا من شانه يثير المشاكل والخلافات التي تؤدي إلى التوتر الأسري نتيجة عوامل متعددة وأخطاء يرتكبها الزوج كتفضيله زوجة على أخرى أو إيثار بعض الأولاد بالعطف دون البعض الأخر، وعدم الوفاء بمطالب الأسرة وعجزه عن توفير احتياجاته اليومية، مما يؤدي إلى قيام المنازعات والمشكلات بين الزوجين لأبسط الأسباب وتنعكس هذه الأوضاع على الأسرة التي لا يمكنه الاستمرار في التماسك والمحافظة على كيانها إذا لا تلبث المنازعات أن تؤدي بها إلى الانهيار نتيجة الصراع الذي يحدث داخل البناء الأسري بين أطراف العلاقة[٤١]الأمر الذي ينتهي بالطلاق إما لرغبة الزوج في التخلص من المشاكل أو بناء على طلب إحدى الزوجات لعدم تحملها الاستمرار في حياة زوجية مضطربة[٤٢].

عدم التوافق بين الزوجين في مجالات عديدة منها عدم التوافق الجنسي فتعد المشاكل الجنسية التي يشكو منها الأزواج سببا في عدم التوافق بين الزوجين ، حيث يلعب العامل الجنسي دورا هاما في تكييف العلاقات الزوجية ، وقد يكون عدم التوافق الجنسي تعبير عن سوء التكيف في مجالات أخرى من الحياة الزوجية، على إن الصراع الذي يدور حول الجنس ما هو إلا مظهرا للصراعات والخلافات بين الزوجين[٤٣] مما يؤدي إلى امتداد الخلاف في دائرة الجنس والحياة العاطفية إلى مظاهر أخرى أكثر

أهمية في صميم الحياة العائلية، فالمشكلات الجنسية يمكن أن تتحول إلى بؤرة للاستياء أو مسوغا لاحقا للطلاق[٤٤]، وهذا ما أثبتته الدراسات التي تشير إلى أن عدم التوافق الجنسي كان سببا في حوالي ٧٥% من حالات الطلاق[٤٥] إلا انه نادرا ما يذكره الزوجان انه السبب كان وراء طلاقهم بل يختلقون أسباب أخرى[٤٦].

وهناك جانب أخر من عدم التوافق والممثل بعدم التوافق الثقافي: فأن لعدم التوافق الثقافي بين الزوجين المرتبط بتدني المستوى التعليمي والثقافي له تأثيره الواضح في طبيعة العلاقة الزوجية[٤٧]، حيث أن الاختلاف في المستوى الثقافي والعلمي بين الزوجين يعد عاملا هاما في المدى القصير أو الطويل في حل الرابطة الزوجية والسبب يعود في ذلك إلى إن الثقافة التي يكتسبه الفرد تؤثر على أفكاره ومعتقداته وميوله واتجاهاته وقيمه ومقاييسه، فالشخص المثقف يختلف عن غيره في نظرته للحياة ونظمها، لذلك نجد أن اختلاف المستويات الثقافية بين الزوج والزوجة لها اكبر الأثر في حدوث الصراعات التي تؤدي إلى الطلاق ، خصوصا وان الأسرة وهي جماعة تقوم على التعاون المتبادل فهي لا تستمر طويلا في البقاء مع وجود فوارق وصراعات يعيشها الزوجان باستمرار.

فالتماثل في الأصول الثقافية من العوامل الايجابية الأساسية في التوافق بين الزوجين، كما يعد التباين الشديد من العوامل السلبية، ويمكن التنبؤ إلى درجة كبيرة من الصحة بتولد الصراع في زواج يجمع بين شخص ينتمي إلى بيئة تحكمها القيم الدينية والاتجاهات المحافظة وشخص ينتمي إلى بيئة تحملها أفكار متحررة وعادات وآراء طليقة ، ومن المحتمل أن يكون الزوجان أكثر يسرا أذا كان الزوجان ينتميان إلى أصول اجتماعية متماثلة كما يمكن تأكيد الاستقرار في الحياة الزوجية وتحقيق النجاح إذا كان الزوجان يحملون من القيم القوية ضد الطلاق أو غيره من أشكال التصدع الأسري[٤٨] فما نلاحظه إن فشل الزواج يعود إلى تباين الزوجين في المستوى الثقافي وفي إدراك أو انعدام هذه النواحي من كلا الزوجين فتسيطر العواطف على العلاقة الزوجية بدلا من الفكر والتعقل ولهذا نجد أن زواج العواطف يكون قويا في الأيام الأولى لكنه يبدأ بالفتور مع فتور العواطف وينشأ التباعد بين الزوجين بسبب انعدام الترابط الفكري والثقافي بينهما[٤٩].

ومن ناحية عدم التوافق أو الاختلاف في الخلفية الاجتماعية بين الزوجين: فقد يكون التباين في الخلفية الاجتماعية لكلا الزوجين عاملا هاما في تصعيد حدة التوترات العائلية وتهديد الرابطة الزوجية بالانهيار أجلا أم عاجلا ، حيث أن الأسرة لا يمكن أن تستمر في أداء رسالتها والمحافظة على كيانها مع وجود الفوارق العميقة في الخلفية التي يحسها الزوجان باستمرار ، فاختلاف الكبير في الأذواق والميول والرغبات لكل من الزوجين من شأنه أن يتسبب في قيام المشاكل وتؤدي إلى عدم الانسجام والاتفاق بينهما، كما أن الفوارق في الميول والاتجاهات السياسية بين الزوجين بينهما تؤثرا تأثيرا كبيرا

على وقوع الخلافات بينهما ، فالزوج قد يعتقد بفكرة سياسية معينة إلا أن هذه الفكرة تختلف عن الفكرة السياسية التي تحملها زوجته وهذا دائما ما يثير الجدل والمناقشات السياسية العميقة بينهما، وقد ينتهي بشجار مفتوح يعكر صفو حياتهما الزوجية ويؤدي إلى انهيارها عن طريق الانفصال أو الطلاق(٥٠).

سوء اختيار الشريك: فسوء الاختيار سواء كان من الزوج أم من الزوجة لا سيما في الحالات التي لا تربط بين الزوجين صلة قرابة ففي فترة الخطوبة لا يسأل الخاطب عن خطيبته بشكل جيد ليتحقق من صفاتها ويعرف أخلاقها وطباعها أما بسبب النقل غير الصحيح والمدح المبالغ به عن حالها سواء من الأم أو الأخت أو ممن كان سبب ذكرها للزواج، أي السرعة في الاختيار وعدم دراسة شخصية الشريك فضلا عن إن بعض الشباب يضعون اعتبارات لا تمت للحياة الزوجية بصلة كالبحث عن الغنى والحسب والتغاضي عن الصفات التي يمكن أن تسعد الزوجين(٥١)، أي لا يلتزمون بالضوابط الشرعية المبنية على المعايير الدينية والأخلاقية عند اختيار شريك حياته، تلك المعايير التي حثنا عليها رسول الله (ص):"تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك"، وقال (ص):" إذا جاءكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه، ألا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد كبير".

فالاختيار الصحيح هو الذي يقوم على أساس الدين والأمانة والخلق، ولا بأس أن يأتي بعد ذلك الجمال والمال والحسب، لكن المرفوض أن يكون المعيار في الزوج والزوجة هو المال أو الجمال أو الحسب على حساب الدين، لان كل ذلك عرضة للتحول أو الزوال،(ص٥-٦ التقرير الفقهي) ، فضلا عن ذلك فقد يكون سوء الاختيار ناتجا عن إكراه الأهل أبناءهم أو بناتهم بأشخاص لا يرغبون فيهم فتقوم الخلافات بعد الزواج والتي يكون سببها عدم التوافق والجنسي والثقافي بين الزوجين مما يؤدي إلى الطلاق(٥٢).

السكن المشترك: يمكن اعتبار عدم توفر دارا مستقلة لسكن العائلة هو أحد الأسباب الرئيسية في وصول الزوجين إلى مرحلة الطلاق، حيث إن الزوجة تكون مقيدة في بيت أهل زوجها إضافة إلى تدخل الأهل في الحياة الزوجية، وهذا حتما سيؤدي إلى قيام الخلافات والنزاع بينهما بسبب التدخل الذي يمارسه أهل الزوج أو الزوجة في شؤونهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهكذا تبدأ المشاكل تتعقد نتيجة المواقف التي يتخذها أهل الزوج من الزوجة وتخلهم في شؤونهم الخاصة في الوقت الذي تطمح الزوجة أن تكون سيدة بيتها فينشأ بسبب ذلك الخلاف ويشتد الصراع بين الزوجين نتيجة اختلاف وجهات النظر بالنسبة لكثير من الأمور، حيث أن الزوجين ينتميان إلى جيل لاحق يختلف عن جيل إبائهما، الأمر الذي يودي إلى تضخيم المشاكل اليومية إلي كان من الممكن أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين.

كما إن مشاركة أهل الزوجة السكن من العوامل المؤثرة في ارتفاع نسبة الطلاق، فالزوجة في هذه الحالة تحاول فرض سيطرتها على شؤون الأسرة نتيجة الدعم الذي توفره لها الظروف المحيطة بها مما يولد شعورا بالنقص لدى الزوج الذي يعمد إلى التغيب عن البيت في اغلب الأحيان هربا من المشاكل التي تعترض حياته الزوجية في مثل هذه الحالة، فالتدخل الذي تمارسه والدة الزوجة لصالح ابنتها الأمر الذي يزيد من حدة الصراع بين الزوجين ويؤدي بالتالي إلى حدوث الطلاق[٥٣].

عمل المرأة:- بعدما نالت المرأة قسطا ملائما من التعليم وتحررت من القيود التي فرضها عليها المجتمع ووضعها في مرتبة ثانوية ، فنزلت إلى ميدان العمل الخارجي وحققت لنفسها استقلالا اقتصاديا نسبيا ، لذلك أصبح الزواج لتحقيق الأمن الاقتصادي اقل إلحاحا بل من اجل تكوين الحياة العائلية الاجتماعية التي تجلب الغبطة والسرور والسعادة [٥٤]، لذلك أصبح الطلاق اقل صعوبة لأنها حققت استقلالا ماديا يجعلها تشعر بإمكانها أن تستقل وتعيش من دون الرجل[٥٥] ، كما أدى نزولها إلى ميدان العمل إلى تطور مركزها الاجتماعي وشعورها بشخصيتها المستقلة إلى ذلك فان حصولها على اجر ثابت بقدر اجر الرجل هذا مما أدى إلى تدعيم مركزها الاجتماعي والوظيفي في المجتمع بحيث أصبحت لا تتحمل الأوامر والضغوط والمطالب الكثيرة التي يفرضها الرجل الأمر الذي يسبب في تعكير العلاقات الزوجية وقيام الخلافات حول الأدوار داخل الأسرة وإثارة المشاكل المستمرة بين الزوجين[٥٦] والتي لا يمكن حلها إلا عن طريق الطلاق.

المبحث الرابع

أسباب الطلاق في مدينة الموصل

من المعلوم إن ظاهرة الطلاق هي ظاهرة عامة وموجودة في كل المجتمعات والخطورة تكمن في ارتفاع معدلاتها بعد عام ٢٠٠٣ لأسباب كثيرة ومتنوعة حاولنا الحصول عليها من خلال الرجوع إلى محكمة الأحوال الشخصية في مدينة الموصل والقيام بعقد لقاءات مع عدد من المحامين والمحاميات فضلا عن عدد من العينات الموجودة في المحكمة ومناقشتهم لغرض معرفة الأسباب الكامنة لحدوث الطلاق، وقبل الدخول في تفاصيل تلك الأسباب لابد من ذكر بعض الإحصائيات التي تم الحصول عليها من المحكمة ومن مكتب الباحث الاجتماعي.

جدول(١)يبين إحصائيات الطلاق من محكمة الأحوال الشخصية

السنة	عدد حالات الطلاق
٢٠٠٩	٣١٢٨
٢٠١٠	٣٧٦٥
٢٠١١	٤٣٨٤

جدول(٢) يبين إحصائيات الطلاق من شعبة الباحث الاجتماعي

السنة	عدد حالات الطلاق
٢٠٠٩	١٦٩١
٢٠١٠	١٩٠٠
٢٠١١	٢٠١١

أما عن الأسباب فهي كما يلي:-

١- **تدخل الأهل بشؤون الزوجين:**- وهو واحدا من الأسباب التي تؤثر على طبيعة العلاقة الزوجية من خلال إثارة المشاكل والخلافات التي تنشأ بين الزوجين فهناك من الزوجات من تكشف أسرار علاقتها بزوجها وتنقلها إلى أهلها خصوصا إن هناك من الأهالي من تنقصهم الخبرة والاستشارة والرأي فيتسببون في إحداث مشكلة وذلك من باب نصرة ابنتهم وبالتالي هذا يقود إلى نتائج وخيمة ، وكذلك الحال بالنسبة للزوج فتدخل الأهل سواء الأم أو الأخوات أو الأخوة في شؤونه الخاصة ينشأ بذلك خلاف ويشتد الصراع بين الزوجين ويؤدي بالتالي إلى التعصب من قبل كلا الطرفين(أهل الزوج وأهل الزوجة) في محاولة لإثبات الذات دون مراعاة ماينتهي إليه صراع الأهالي من تدمير للأسرة وتفكهها بإيقاع الطلاق بينهما.

٢- **الزواج المبكر:** يعد واحدا من الأسباب الخطيرة التي تؤدي إلى الطلاق فالذين يتزوجون في أعمار صغيرة يفتقدون في الأغلب إلى النضج النفسي والاجتماعي لكونهم لازالوا في مرحلة المراهقة التي يكثر فيها الغضب والتسرع في اتخاذ القرارات وعدم القدرة على مواجهة الصعوبات التي تواجههم في حياتهم وعجزهم في التكيف مع العديد من المواقف الاجتماعية المختلفة بسبب عدم امتلاكهم الخبرة أو المرونة أو النضج فيما يتعلق بالطرف الآخر والشريك في الحياة الزوجية، لهذا نجدهم غير مؤهلين لفهم معنى الحياة الزوجية ومسؤولياته وإدراكهم لطبيعة الحياة الزوجية سواء من الفتى الذي يصعب عليه الاستقلال في حياته بعيدا عن أهله وذويه فيتدخلون في حياته لعدم قدرته المالية والإدارية ، وكذلك

الحال بالنسبة للفتاة التي لا تكون قادرة على مواجهة المسؤولية الزوجية تجاه زوجها وأطفالها وبيتها ولا تقدر مدى هذه المسؤولية وقيمتها فتكثر المشاكل ويصعب التفاهم والانسجام بينهم مما يجعل الطرفين يبتعد كل منها عن الآخر في سلوكه وعواطفه وأفكاره ولن يكون أمامهما ألا اللجوء إلى ابغض الحلال وهو الطلاق.

٣- **الفارق في العمر بين الزوجين:** يلعب الفارق في عمر الزوجين دورا أساسيا في حدوث المشاكل والخلافات بين الزوجين لان الاختلاف في الأعمار يترتب عليه اختلاف في الميول والرغبات لان كل واحد من الأطراف يكون من جيل له أفكاره وطريقته في أسلوب الحياة وتعامله يختلف عن الطرف الآخر مما يسبب عدم الانسجام والتفاهم بين الزوجين فيؤدي إلى حدوث الصراعات والتوترات والتي تنتهي إلى تفكك الأسرة وانهيارها.

٤- **تعدد الزوجات:** كثيرا ما يقع الطلاق بسبب وجود أكثر من زوجة فتحدث الخلافات والمشكلات والصدامات مابين الزوجات أو أولادهم بسبب تقصير الرجل في واجباته المالية والاجتماعية تجاه أسرته أو هجره لزوجته هذا مما يجعل جو الأسرة دائما متوترا مما يؤدي إلى إنهاء العلاقة الزوجية أما من قبل الزوج للتخلص من المشاكل أو بناءا على رغبة الزوجة لعدم تحملها العيش والاستمرار في حياة مضطربة.

٥- **الإدمان على المسكرات:** يعد الإدمان على تناول المسكرات واحدا من الأسباب التي تؤدي إلى انهيار العلاقات الزوجية ويحدث الطلاق، لان إدمان الزوج على تناول المسكرات ينعكس على سلوكه وتصرفاته الزوجية بصورة سلبية فيفقد العقل فيؤدي إلى تعرض الزوجة إلى الاهانة والاعتداء بالضرب المبرح لفقدانه السيطرة والوعي في تلك اللحظة هذا مما يجعل الزوجة تلجأ إلى طلب الطلاق هذا من جانب، إلى جانب ذلك إن تناول المسكرات والإدمان عليها تجعل من مكانة الزوج مثلا سيئا لأبنائه فتقل قيمته واحترامهم له، فضلا عن التقصير في توفير متطلبات الأسرة وعدم تحمله المسؤولية لان جزء كبير من المال يتم استقطاعها من دخل الأسرة على تناول المسكرات فمثل تلك الأوضاع لابد أن تختل العلاقات الزوجية ويتصدع كيانها فتنتهي بحدوث الطلاق.

٦- **العامل الاقتصادي:** يعد العامل الاقتصادي من العوامل الأساسية في تحقيق مبدأ الاستقرار الأسري واستمرار الحياة الزوجية بشكلها الطبيعي، فقد يعجز بعض من الأزواج تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها وخصوصا الذين يمتهنون مهن بسيطة تدر عليهم دخلا لا يكفي لسد متطلبات الزوجة الكثيرة التي لا تقف عند حد معين فتحاول ممارسة الضغط على زوجها وتحميله ما لا طاقة له به منها ما يتعلق بالحاجيات الخاصة بها أو أبنائها أو أمور تتعلق بالمنزل من خلال ما تراه من مظاهر عند الأخريات غير متوفرة عندها ومحاولة سعيها إلى مضاهاتهن في ذلك دون مراعاة

الحالة المادية لزوجها وظروف وطبيعة عمله وقدرته على توفير مثل تلك المتطلبات، فتبدأ المشاكل والخلافات ويكبر الشقاق الأسري ويجد الزوج نفسه عاجزا عن تلبية تلك الطلبات فيدخل في مشاحنات وصراعات مستمرة مع زوجته وأولاه فتختفي السكينة وتضيع المودة والرحمة بينهما وتحت وطأة تلك الأوضاع يحدث لدى الزوج نوع من الجفاء تجاه زوجته حتى تنتهي بالطلاق.

٧- **الخيانة الزوجية:** واحدة من الأسباب التي يمكن أن تحطم كيان الأسرة فيحدث الطلاق فهناك من الأزواج من يلجأ إلى إقامة علاقات مشبوهة من خلال وجود التقنيات الحديثة التي دخلت مجتمعنا مؤخرا وسهلت مثل هذه الأمور ومنها الموبايل والذي كان له تأثيرا سلبيا في ازدياد الشكوك بين المتزوجين ومن ثم حدوث المشاكل، فضلا عن الانترنيت وغرف الدردشة والمواقع الجديدة والتي يتم منها تبادل الصور الشخصية والأفكار والرسائل وتنمي الشكوك، فمثل تلك الوسائل التي سخرت لخدمة الإنسان فقد كانت سببا للعديد من حالات الطلاق من خلال إثارة الشك والريبة بين الزوجين وخصوصا في حالة انعدام المصارحة والثقة بينهما.

٨- **التنشئة الأسرية الغير صحيحة :** فمن الإشكاليات التي يواجهها اغلب المتزوجين مسالة التنشئة الأسرية التي عاشوها فكثير ما نجد إن هناك من المتزوجين يتصفون ببعض الصفات منها الإهمال والاتكالية واللامبالاة والتعلق الشديد بالأهل وخاصة من جانب الزوجة، كما أن الدلال الزائد في بيت أهلها فضلا عن عدم تربيتها على الأخلاق الإسلامية السامية التي تدعو التي احترام زوجها وتقديسها الحياة الزوجية وطاعة الزوج في العديد من الأمور يمكن أن يخلق لها العديد من المشاكل لعدم قدرتها على الاستقلالية في تحمل الحياة بمفردها فتؤدي بالنهاية إلى فشلها، وكذلك الحال بالنسبة للرجل فنجد كثيرا من الأزواج من تربى على مفاهيم خاطئة تضخم له دوره وتبرر له الأخطاء التي يرتكبها فهذا يؤدي إلى تفكيك الروابط العائلية والأسرية بل إلى حدوث الطلاق.

٩- **استقلال المرأة اقتصادياً(عمل المرأة):** هناك بعض من الزوجات بفعل استقلالها ماديا أدى إلى إهمالها إلى رعاية أسرتها وأطفالها وزوجها، كما أصبحت تنظر إلى الزواج ليس لكونه وسيلة لتحقيق الضمان الاقتصادي بل أصبح اقل حاجة بفعل عملها الذي مكنها من توسيع إدراكها وأضفى عليها شخصية أفضل إلى جانب ذلك سمح لها في أمكانية التفكير بدون زوج بفعل استقلالها ماديا، فضلا عن ذلك نجد من بعض الزوجات من تنظر نظرة دونية إلى زوجها خصوصا إذا طالبها بالمساهمة براتبها فأما أن تساهم أو تحمله المنة والتكلف، كما أن هناك من الزوجات نتيجة عملها تحاول أن تتسلط على أمور المنزل فتصبح الآمرة الناهية في شؤونه فيحدث الخلاف الذي ينتهي إلى حدوث الطلاق.

١٠- **عدم التوافق بين الزوجين:** يعد واحدا من الأسباب الرئيسة لحدوث الطلاق، فالزواج الناجح يقوم على تغليب العقل على العاطفة مع مراعاة جانب هام والمتمثل بالتقارب الفكري والتجانس الثقافي

....الخ ، فعدم وجود التوافق الفكري والعلمي وتوافق الشخصية والانسجام الروحي والعاطفي في الرغبات والميول بين الزوجين يمكن أن يثير المشاكل فالاختلاف في المستوى الثقافي والعلمي بين الزوجين يعد عاملا هاما في حل الرابطة الزوجية، فالاختلاف في المستويات الثقافية بين الزوج والزوجة لها اكبر الأثر في حدوث الصراعات التي تؤدي إلى الطلاق.

كما أن عدم التوافق في الخلفية الاجتماعية لكلا الزوجين عاملا هاما في تصعيد حدة التوترات العائلية وتهديد الرابطة الزوجية بالانهيار أجلا أم عاجلا، حيث أن الأسرة لا يمكن أن تستمر في أداء رسالتها والمحافظة على كيانها مع وجود الفوارق العميقة في الخلفية التي يحسها الزوجان باستمرار ، فاختلاف الكبير في الأذواق والميول والرغبات والميول والاتجاهات بين الزوجين بينهما يكمن أن يكون لها تأثيراتها السلبية في وقوع الخلافات بينهما ، فالزوج قد يعتقد بفكرة معينة إلا أن هذه الفكرة تختلف عن الفكرة التي تحملها زوجته وهذا دائما ما يثير الجدل والمناقشات العميقة بينهما، وقد ينتهي بشجار مفتوح يعكر صفو حياتهما الزوجية ويؤدي إلى انهيارها عن طريق الانفصال أو الطلاق.

١١- **اعتماد الزوج على عمل الزوجة:**هناك بعض من الأزواج من يكون عاطل عن العمل فيعتمدون على زوجاتهم خصوصا في حالة عمل الزوجة فيصبح الزوج اتكالي لان المسؤولية الإنفاق على شؤون البيت والأبناء تقوم بها الزوجة فقد تحدث الخلافات خاصة عند شعور الزوجة باعتماد الزوج عليها والتماهل في مسالة البحث عن عمل وهذا يمكن أن يؤدي إلى توتر العلاقات بينهما وانهيارها.

١٢- **السكن المشترك:** يعد واحدا من الأسباب في زيادة حدة الصراع والخلاف بين الزوجين نتيجة التدخل أهل الزوج في حياة ابنهم الخاصة في الوقت الذي تطمح الزوجة أن تستقل وان تكون سيدة منزلها بعيدا عن المشاكل التي يمكن أن تحدث في حالة مشاركتها السكن مع أهل زوجها، لاختلاف في وجهات النظر وفي طريقة الحياة فهناك من أهل الزوج قد يتحاملون على الزوجة ويحرضون الزوج عليها إلى أن يتأثر بها ويخضع لرائهم وهذا بسبب ضعف شخصيته هذا مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة بينهما، كما أن السكن عند أهل الزوجة ليس حلا صحيحا فكثير من الأحيان تكون أم الزوجة غير حكيمة عند حدوث أي مشكلة بين ابنتها وزوجها فتحاول أن تتدخل لنصرة ابنتها والوقوف بجانبها حتى لو لم تكن على صواب، وكذلك الحال بالنسبة لأب الزوجة الذي قد يكون غير ناصح وأمين في حل الخلاف وتضخيم المشاكل اليومية التي كان من الممكن أن تكون مجرد مواقف عابرة في حياة الزوجين فتدخلهم يمكن أن يؤدي إلى انهيار علاقة ابنتهم بزوجها ووصولها إلى الطلاق.

١٣- **عدم الاحترام ما بين الزوجين :** هناك بعض من الأزواج وخاصة من جيل الشباب من لا يقدر معنى الحياة الزوجية، فلا توجد حياة خالية من المشكلات الاجتماعية اليومية إلا أن هناك من يستخدم العنف ضد زوجته كالاهانة أمام الأبناء أو أمام أهله والشتم بل الضرب بشكل مستمر واستعمال الكلمات

النابية بين الزوجين يؤدي إلى فقدان الحب وتأزم الأمور وبالتالي يكره الواحد منهما الأخر هذا مما يكون سببا لحدوث الطلاق.

١٣– الإعلام: فكثير ما يكون للإعلام واحدا من الأسباب التي أدت إلى حدوث الطلاق وخصوصا ما تبثه بعض القنوات الفضائية للمسلسلات التركية المدبلجة التي لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي وثقافة التقليد الخاطئ فتقدم الزوج والزوجة في صورة مغلوطة لطريقة حياتهم الزوجية من خلال المشاهد الخيالية وغالبا ما يحاول كلا الزوجين عقد المقارنة الغير العادلة بين ما يرونه وما يعيشونه من واقع مما يكون سببا في إثارة المشاكل بينهما.

١٤– الإهمال العاطفي: يعد من الأسباب التي يمكن أن تحدث الخلافات والمشكلات بين الزوجين الذي يكون مصدره سوء الانسجام ما بين الزوج والزوجة فهناك من الأزواج من يعانون من هذه المشكلة خصوصا عندما تتجاوز الزوجة سن الأربعينات وقد تعبت من مسؤولية تربية الأبناء فلا تميل إلى الاهتمام بهذا الجانب مما يثير غضب الزوج واستيائه فتكثر المشاحنات بينهما والتي تؤدي به إلى اللجوء إلى البديل والتي يمكن أن يكون سببا إلى حدوث الطلاق.

استنتاجات البحث

يتبين من خلال ما تم عرضه سابقا إن أسبابا كثيرة تكمن وراء انتشار واتساع ظاهرة الطلاق في مدينة الموصل وتتمثل الأسباب بما يلي:–

١– تدخل الأهل كواحد من الأسباب التي تؤدي إلى إنهاء الحياة الزوجية.

٢– الزواج المبكر لكلا الطرفين وعدم قدرتهم على فهم وتحمل مسؤولية الزواج وقلة خبرتهم يعد سببا في ازدياد الطلاق.

٣– يعد الفارق في العمر بين المتزوجين أساسا لحدوث الخلافات لاختلاف الطرفين وعدم تفاهمهما وانسجامهما مما يؤدي إلى انهيار العلاقة الزوجية بينهما.

٤– وجود أكثر من زوجة يكون سببا لإثارة المشكلات واستحالة استمرار الحياة الزوجية.

٥– وقوع بعض الأزواج في مسالة الإدمان على شرب الكحول الأمر الذي ينعكس على تصرفاته وسلوكه وبالتالي يقع الطلاق.

٦– عدم التوافق بين الزوجين ومنها التوافق الفكري والانسجام الروحي والعاطفي يعد سببا لإيقاع الطلاق.

٧- الخيانة الزوجية تكون سببا في انهيار العلاقة الزوجية.

٨- استقلال المرأة ماديا فهناك من بعض النساء لا تستمر حياتها الزوجية لعلو مستواه على زوجها بفعل امتلاكها موردا خاصا فيكون سببا لحدوث الطلاق.

٩- عدم الاحترام المتبادل بين الزوجين يكون مبررا لوقوع الطلاق.

١٠- عدم القدرة ماديا للزوج تشكل سببا لحدوث الخلافات بين الزوجين وانهياها.

١١- عدم الاستقلالية في سكن مستقل يكون في كثير من الأحيان من الأسباب المؤدية لحدوث الطلاق بفعل التدخل من قبل الأهل في شؤون الزوجين.فضلا عن البطالة لها تأثيرها السلبي في زيادة حدة الخلاف بين الزوجين الذي يؤدي إلى حدوث الطلاق.

١٢- طريقة التنشئة الاجتماعية التي عاشوها في بيوتهم وعدم غرسهم المفاهيم والقيم الصحيحة عن كيفية تحمل المسؤولية وتأهيلهم لدخول الحياة الزوجية مستقبلا يكون سببا لحدوث الطلاق.

التوصيات والمقترحات

١- ضرورة العمل في تعديل من الإجراءات الطلاق والمصالحة بالمحكمة لإعطاء فرصة اكبر للطرفين في مسالة التفكير بالموضوع بصورة أعمق وإمكانية التفاهم بين الزوجين.

٢- تفعيل دور الباحث الاجتماعي في المحكمة من خلال توفير المكان المناسب ليتسنى له ممارسة دوره الفاعل من خلال عقده عدة جلسات وعدم الاقتصار على جلسة في محاولة إيجاد الحلول الممكنة التي تساعد على تحقيق التوافق بين الزوجين والحد من حدوث الطلاق.

٣- تكثيف الحملات الإعلامية بمختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي تهدف إلى تنوير وتثقيف المجتمع بخطورة الطلاق وتأثيراته على الأسرة والمجتمع.

٤- مراعاة الأهل الشروط الصحيحة في زواج ابناهم وبناتهم وفقا لشروط والضوابط السليمة منها مراعاة التوافق الفكري والعمري ....الخ.

٥- ضرورة إدخال مادة تدريسية تتناسب مع عمر كل مرحلة وفهمهم من اجل تأهيلهم للحياة الزوجية.

٦- تكثيف دور مؤسسات المدنية والدينية من خلال تنظيم دورات مستمرة بهدف توعية المقبلين على الزواج بأهمية الأسرة وكيفية المحافظة عليها وحمايتها من الانهيار.

الهوامش

١– عائدة سالم الجنابي، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق/دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٣، ص١٥.

٢– وسيلة عاصم الباشا، الطلاق أسبابه وآثاره الاجتماعية/دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة بغداد، ١٩٨٢، ص٢٢.

٣– احمد الغندور، الطلاق في الشريعة الإسلامية والقانون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧، ص٣١.

٤– عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص١٦.

٥– محمد سالم جدور، ظاهرة الطلاق في العالم

http://www.sumsa.net/articles.php?action=show&id=1806.

٦– وسيلة عاصم الباشا، مصدر سابق، ص٢٣.

٧– محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩،ص١٤٠.

٨– عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص١٦.

٩– وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص٢٧.

١٠– محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نيل الاوطار، ج٦، مصطفى ألبابي الحلبـــي وأولاده، مـــصر، ١٣٤٧، ص١٨٨.

١١–سليمان بن عبد الله بن عبد العزيز العقيل، ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي،

.http://www.saudidivorce.org/suite/showthread

١٢– محمود سالم جدور، المصدر السابق.

١٣– إيمان عبد الوهاب،الآثار الاجتماعية للطلاق/دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة الموصل، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص٤٠–٤١.

١٤– يوسف سليمان جبر، الزواج والطلاق في صدر الإسلام/دراسة تاريخية في الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية(الحجاز نموذجا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الإسلامي، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٢١٠–٢١١.

١٥– وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص٢٧.

١٦– مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي،ط١،مطبعة البيان العربي، القاهرة ، ١٩٥٧،ص١٥٤.

١٧– محمود حسن، الأسرة ومشكلاتها، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٧،ص١٠٨.

١٨– مصطفى الزلمي، الطلاق في شريعة السماء وقانون الأرض خلال أربعة ألاف سنة، ج١،ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٤، ص١٦٧.

١٩– وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص٢٨.

٢٠–إيمان عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٣٩.

٢١- سليمان بن عبد الله بن عبد العزيز العقيل، المصدر السابق.

٢٢-.....، الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظة غزة، المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، قسم المعلومات ، سلسلة الدراسات الميدانية، ٢٠٠٣، ص٣.

www.pcdcr.org/arabic/esdar/book/1267617126.pdf

٢٣- حسان المالح، الطلاق أسبابه وطرق الوقاية منه،

.http://www.hayatnafs.com/mohkelat/divorce.htm

٢٤- التقرير الفقهي، العددان ٦و٧، ٢٠٠٨، ص١٩.

.http://www.ibnidrees.com

٢٥- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٤٦.

٢٦- عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص٢١٠.

٢٧- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٤٦.

٢٨- إيمان عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٥٥.

٢٩- عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص٢١١.

٣٠- محمد بن عبد الله بن محمد الشمري، الطلاق أسبابه وآثاره على المجتمع ، ٢٠٠٩،ص١٧.

٣١- أيمن الشبول، المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق/دراسة انثروبولوجية في بلدة الطـــرة، مجلـــة جامعة دمشق، المجلد٢٦، العدد ٣و٤، ٢٠١٠،ص٦٨.

٣٢- عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص٢٠٤-٢٠٥.

٣٣- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٣٩.

٣٤- التقرير الفقهي، المصدر السابق، ص١٣٩.

٣٥- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٣٧.

٣٦- أيمن الشبول، المصدر السابق، ص٦٨.

٣٧- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٢١،١٢٣،١٢٥.

٣٨- التقرير الفقهي، المصدر السابق، ص٧.

٣٩- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٢٠،١٢٤.

٤٠- .....، الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظـــة غـــزة، المـــصدر السابق، ص٣.

٤١- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٣٤،١٣٥.

٤٢- عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص٢١٢.

٤٣- وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٤٣.

٤٤– إيمان عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٥٦.

٤٥– وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٤٣.

٤٦– عائدة سالم الجنابي، المصدر السابق، ص٢١٠.

٤٧– أيمن الشبول، المصدر السابق، ص٦٨٠.

٤٨– وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٦٥،١٦٦.

٤٩– المصدر نفسه، ص١٦٢.

٥٠– المصدر نفسه، ص١٥٩.

٥١– إيمان عبد الوهاب، المصدر السابق، ص٥٨.

٥٢– المصدر نفسه، ص٥.

٥٣–وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٣١،١٣٣،١٣٤.

٥٤–المصدر نفسه، ص١٥٤،١٥٥.

٥٥– التقرير الفقهي، المصدر السابق، ص٤.

٥٦– وسيلة عاصم الباشا، المصدر السابق، ص١٥٥،١٥٦.